

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزارة العليا للتعليم والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات
Ecole Nationale Polytechnique

اتفاقية تطبيق

في مجال التعاون في ميادين التكوين العالي

بين

المدرسة العليا للعتاد

المرحوم المجاهد

بن المختار الشيخ أمود / العراش

و

المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات / العراش

السنة الجامعية 2015/2016

اتفاقية تطبيق
في مجال التعاون في ميادين التكوين العالي

بين

المدرسة العليا للعتاد المرحوم المجاهد بن المختار الشيخ أمود

و

المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 67-08 المؤرخ في 05 أكتوبر 2008 المتضمن تحويل المدرسة التطبيقية للعتاد إلى المدرسة العليا للعتاد؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 215-08 المؤرخ في 14 جويلية 2008 الذي يتضمن تحويل المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات إلى مدرسة خارج الجامعة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 500-05 المؤرخ في 27 ذو القعدة 1426 الموافق لي 29 ديسمبر 2005 المحدد للمهام والقوانين الخاصة لتنظيم وعمل المدرسة خارج الجامعة؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 70-08 المؤرخ في 05 أكتوبر 2008 المتعلق بممارسة الوصاية البيداغوجية على المدرسة العليا للعتاد،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 05 أكتوبر 2015 المتضمن تعيين قائد المدرسة العليا للعتاد/ن ع1 المبلغ تحت رقم 2015/29941/م ف م ع/م و د و/م 1 المؤرخ في 06 أكتوبر 2015،
- وبمقتضى اتفاقية الإطار للتعاون العلمي والتقني المبرمة بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموقعة بتاريخ 13 اغسطس 1995، لا سيما المادة 12 منها والفقرة الأولى من المادة 13 منها.

تمهيد

- اعتبارا لمجمل النصوص القانونية المسيرة للتكوين العالي بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي،
- و إدراكا منهما لتنوع و تعقيد التعليم العالي،
- واقتناعا منهما بضرورة ضمان الإقرار بالدراسات و الدبلومات و رتب التعليم العالي قصد التجاوب مع النظام الوطني للتكوين العالي،
- ورغبة منهما في تشجيع و تمكين و تنمية التعاون في ميادين التكوين العالي.

قد اتفقتا على ما يلي:

الباب الأول الموضوع و الإطار القانوني

المادة الأولى: تهدف اتفاقية التطبيق هذه في مجال التعاون في ميادين التكوين العالي إلى وضع حيز التنفيذ لاتفاقية الإطار للتعاون العلمي و التقني المؤرخة في 13 أغسطس 1995، المشار إليها أعلاه، بين المدرسة العليا للعتاد المرحوم المجاهد بن المختار الشيخ أمود / الحراش و المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات/الحراش، المسميتين فيما يلي إنفرادا "الطرف" و ازدواجا "الطرفين".

المادة 2: يندرج التعاون المزمع في ظل احترام قوانين كلا الطرفين و في ظل النصوص القانونية المسيرة للتكوين العالي بينهما.

الباب الثاني ميادين التعاون

المادة 3: تخص ميادين التعاون المزمعة، النشاطات المشتركة و المتشاور بشأنها بين الطرفين، لاسيما:

- فحص عروض التكوين،
- المشاركة في المجالس العلمية و في لجان تقييم أطروحات مشاريع نهاية الدراسة،
- تبادل الأساتذة الباحثين بين الطرفين،
- تأطير متربصي كل طرف خلال مشاريع نهاية الدراسة،
- برمجة التربصات التطبيقية،
- تثمين المعارف و الكفاءات العلمية و البيداغوجية المنشأة،
- إعداد دفاتر الشروط الخاصة باقتناء الوسائل البيداغوجية،
- تنظيم الملتقيات و المحاضرات و زيارات المؤسسات التكوينية،
- الدخول إلى المكتبات و المخابر التعليمية،
- تنظيم تربصات بيداغوجية في مجال التكوين المتواصل للإطارات،
- إمكانية إدماج أساتذة باحثين من كلا الطرفين ضمن فرق مكلفة بأعمال دراسات علمية و تقنية،
- إسهامات مادية و خدماتية مرتبطة بميادين التكوين العالي،
- كل نشاط مرتبط بالتكوين العالي المتفق عليه من قبل الطرفين.

الباب الثالث كيفية التطبيق

المادة 4: يبادر في النشاطات المذكورة في المادة 3 أعلاه، بالتنسيق مع الهيئات المؤهلة من الجهات الوصية لكلا الطرفين.

المادة 5: يتفق الطرفان على تعيين فوج خاص مختلط، مكلف بتحديد الأعمال ذات الأهمية المشتركة، و الممكن تطبيقها سوية، و اقتراح النشاطات المتعلقة بذلك، و القيام بمتابعتها و تقييمها.

تحدد القائمة الاسمية للفوج الخاص بموجب مقرر موقع بالاشتراك من قبل الطرفين الموقعين لهذه الاتفاقية. يتألف الفوج من قبل ممثلين على التوالي، معينين من كلا الطرفين.

المادة 6: يجتمع الفوج في دورات عادية تنسيقية، حسب جدول محدد باتفاق مشترك.

يمكن عقد دورات استثنائية بطلب من أحد الطرفين أو الطرف الآخر.

المادة 7: تدون مداورات الفوج الخاص المختلط في محاضر الدورات، موقعة من طرف جميع الأعضاء الذين شاركوا في الجلسات.

المادة 8: ترسل المحاضر إلى الجهات الوصية على التوالي لكلا الطرفين خلال خمسة عشر (15) يوما التي تعقب الاجتماع، للمصادقة.

المادة 9: يتبنى الفوج الخاص المختلط قانونه الداخلي خلال جلساته الأولى.

المادة 10: قد يكون وضع حيز التنفيذ للنشاطات المذكورة في المادة 3 أعلاه و حسب الحالة، محل عقود بين الطرفين.

يتضمن العقد خصوصيات تتعلق بالأهداف المسطرة و كذا بإسهامات الطرفين على التوالي طبقا للقانون ساري المفعول.

الباب الرابع السرية

المادة 11: تسير هذه الاتفاقية بالأحكام القانونية السارية المفعول في مجال حماية المعلومات و الوثائق و تأهيل مستخدمي كل طرف.

المادة 12: تكتسي طابع السرية كل المعلومات أو المعطيات المحصل عليها من قبل الطرفين أو المرسله من طرف إلى آخر بمناسبة النشاطات الملتمزم بها، ولا يمكن الإفصاح بها لطرف ثالث، إلا بموافقة مسبقة من الطرف الآخر.

المادة 13: يخضع الطرفان للأحكام التشريعية و القانونية السارية المفعول في كل ما يخص النشر و الملكية الفكرية.

الباب الخامس

المسؤوليات

المادة 14: يلتزم مستخدم كل طرف مدعون لمتابعة أو للقيام بنشاطات داخل هيئات الطرف الآخر، باحترام نظامها الداخلي.

المادة 15: تبقى الوسائل الموضوعية في متناول مستخدم أحد الطرفين في إطار عقد خاص، ملكية للطرف الحائز على هذه الأجهزة، إلا في حالة تعبيره عن العكس.

في حالة وقوع أضرار متعمدة مؤكدة، فإن الطرف الذي تسبب مستخدموه في ذلك، يتكفل بتعويض الأضرار الناجمة طبقاً للقانون الساري المفعول.

المادة 16: ماعدا العلاجات الإستعجالية، التي يستطيع كل من الطرفين ضمانها، على المستخدمين أن يكونوا مؤمنين فردياً في مجال الحوادث و الأمراض المهنية المتعلقة بتنفيذ النشاطات التي تدرج في إطار هذه الاتفاقية.

الباب السادس

الفسخ

المادة 17: يحتفظ كل طرف بحق فسخ هذه الاتفاقية، في حالة مخالفة الطرف الآخر لإلتزاماته كما هو منصوص عنها في هذه الاتفاقية أو بتعليمات من الجهات الوصية للطرفين، بإشعاره كتابياً قبل ثلاثة (03) أشهر على الأقل.

المادة 18: في حالة الفسخ، تبقى نشاطات التعاون الجارية التنفيذ مسيرة بالعقود الخاصة بها إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

الباب السابع

حالات القوة القاهرة

المادة 19: في حالة وقوع حادث موصوف بالقوة القاهرة و الذي يمنع تنفيذ النشاطات الملتزم بها في إطار هذه الاتفاقية، لا يمكن المطالبة بأي تعويض للطرف الذي تعرض للحادث.

يفهم بالقوة القاهرة بالحدث الخارجي و الغير متوقع و الذي لا يقاوم في أن واحد.

الباب الثامن

نزاعات

المادة 20: يتفق الطرفان و بالتراضي على تسوية كل نزاع أو خلاف قد ينجم خلال تنفيذ النشاطات المبادر بها في إطار هذه الاتفاقية.

الباب التاسع

الدخول حيز التنفيذ و الصلاحية و التجديد

المادة 21: تدخل هذه الاتفاقية المحررة في نسختين أصليتين باللغتين العربية و الفرنسية، حيز التنفيذ من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين.

تبقى سارية المفعول لمدة خمسة (05) سنوات.

المادة 22: تجدد هذه الاتفاقية ضمنا لمدة مماثلة و بنفس الألفاظ، ما لم يعبر أحد الطرفين أو الطرف الآخر كتابيا و بإشعار مسبق مدته ثلاثة (03) أشهر قبل انقضاء مدة صلاحيتها، عن نيته في فسخها أو تعديلها.

الجزائر في : 15 ماي 2016



المرحوم المجاهد بن المختار الشيخ أمودان.ع1

إمضاء العقيد: مومن عبد الغني

مدير المدرسة الوطنية

المتعددة التقنيات/الحراش



REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE



المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات
Ecole Nationale Polytechnique

**CONVENTION D'APPLICATION
EN MATIERE DE COOPERATION DANS LES DOMAINES
DE LA FORMATION SUPERIEURE**

ENTRE

**L'ECOLE SUPERIEURE DU MATERIEL
DEFUNT MOUDJAHID
EL-CHEIKH AMOUD BEN-EL MOKHTAR**

ET

L'ECOLE NATIONALE POLYTECHNIQUE

Année universitaire 2015/2016

**CONVENTION D'APPLICATION
EN MATIERE DE COOPERATION DANS LES DOMAINES
DE LA FORMATION SUPERIEURE**

Entre

Ecole Supérieure du Matériel Défunt Moudjahid El-Cheikh Amoud Ben-El Mokhtar/ el Harrach

Et

L'Ecole Nationale Polytechnique/El Harrach

- Vu le décret présidentiel n° 08-67 du 05 octobre 2008 portant reconversion de l'Ecole d'Application du Matériel en Ecole Supérieure du Matériel ;
- Vu le Décret exécutif n° 08-215 du 14 juillet 2008 portant transformation de l'Ecole Nationale Polytechnique en école hors université ;
- Vu le décret exécutif n°05-500 du 27 Dhou El Kaada 1426 correspondant au 29 décembre 2005 fixant les missions et les règles particulières d'organisation et de fonctionnement de l'école hors université ;
- Vu le décret présidentiel n°08-70 du 5 octobre 2008, relatif à l'exercice de la tutelle pédagogique sur l'Ecole Supérieure du Matériel ;
- Vu le décret présidentiel du 05 octobre 2015 portant nomination du Commandant de l'École Supérieure du Matériel/1°RM relatif à l'envoi n° 29941/2015/ SDPM/DP/MDN/M1 du 06 octobre 2015 ;
- Vu la convention cadre de coopération scientifique et technique entre le Ministère de la Défense Nationale et le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, signée le 13 aout 1995, notamment son article 12 et l'alinéa premier de son article 13.

Préambule

- Eu égard de l'ensemble des textes réglementaires, régissant la formation supérieure entre le Ministère de la Défense Nationale et le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique ;
- Conscient de la diversité et la complexité de la formation supérieure ;
- Convaincu de la nécessité de la reconnaissance des enseignements, diplômes et grades scientifiques à l'effet de se conformer au système national de la formation supérieure ;
- Considérant la volonté réciproque d'encourager, consolider et promouvoir la coopération dans les domaines de la formation supérieure ;

Il est convenu ce qui suit :

Chapitre 1 Objet et cadre réglementaire

Article 1^{er} : La présente convention d'application en matière de coopération dans les domaines de la formation supérieure, a pour objet la mise en application de la convention cadre de coopération scientifique et technique du 13 Aout 1995, citée ci-dessus, entre l'Ecole Supérieure du Matériel Défunt Moudjahid El-Cheikh Amoud Ben-El Mokhtar/ el Harrach et l'Ecole Nationale Polytechnique/El Harrach, désignées ci-dessous, individuellement « Partie » et ensemble « les deux parties ».

Article 2: Ladite coopération intervient dans le cadre du respect mutuel des règlements des deux parties et des textes réglementaires régissant la formation supérieure.

Chapitre 2 Domaines de coopération

Article 3: Les domaines de coopération envisagés concernent des actions conjointes et concertées entre les parties, notamment:

- l'examen des offres de formation ;
- la participation aux conseils scientifiques et aux jurys de soutenance des projets de fin d'études ;
- l'échange entre les parties d'enseignants chercheurs ;
- l'encadrement des stagiaires de chaque partie durant les projets de fin d'études ;
- la planification de stages pratiques ;
- la valorisation des connaissances et des compétences scientifiques et pédagogiques constituées ;
- l'élaboration des cahiers de charges relatifs à l'acquisition des moyens pédagogiques ;
- l'organisation de séminaires, de conférences et de visites d'établissements de formation ;
- l'accès aux bibliothèques et aux laboratoires didactiques ;
- l'organisation de stages pédagogiques en matière de formation continue des cadres ;
- la possibilité d'intégration d'enseignants chercheurs de chaque partie au sein d'équipes chargées de travaux d'études scientifiques et techniques ;
- la prestation de biens et services liés aux domaines de la formation supérieure ;
- toute action liée à la formation supérieure dont conviendraient les parties.

Chapitre 3 **Modalités de mise en œuvre**

Article 4: Les actions citées à l'article 3 ci-dessus sont initiées en relation avec les structures habilitées des tutelles respectives des parties.

Article 5: Les parties conviennent de désigner un groupe ad hoc mixte, chargé d'identifier les actions d'intérêt commun, susceptible d'être mises en œuvre conjointement, de proposer les actions y afférentes, de faire leur suivi et leur évaluation.

La liste nominative du groupe ad hoc mixte est fixée par voie de décision signée conjointement par les parties signataires de la présente convention.

Le groupe ad hoc mixte est coprésidé par deux représentants respectifs, désignés par les parties.

Article 6: Le groupe ad hoc mixte se réunit en sessions ordinaires de coordination, selon un planning fixé d'un commun accord.

Des sessions extraordinaires peuvent avoir lieu sur demande de l'une ou l'autre partie.

Article 7: Les délibérations du groupe ad hoc mixte sont consignées dans les procès verbaux des sessions, signés par l'ensemble de ses membres ayant participé aux séances.

Article 8: Les procès verbaux sont adressés aux tutelles respectives des parties dans les quinze (15) jours suivant la réunion, pour approbation.

Article 9: Le groupe ad hoc mixte adopte son règlement intérieur lors de ses premières séances.

Article 10: La mise en œuvre des actions, citées à l'article 3 ci-dessus, peut faire, selon le cas, l'objet de contrats entre les parties.

Le contrat comprend les spécifications relatives aux objectifs à atteindre ainsi que les contributions respectives des Parties conformément à la réglementation en vigueur.

Chapitre 4 **Confidentialité**

Article 11: La présente convention est régie par les dispositions réglementaires en vigueur en matière de protection des informations, des documents et d'habilitation des personnels de chaque partie.

Article 12: Toutes informations ou autres données, acquises par les parties ou communiquées par une partie à l'autre à l'occasion des actions engagées, revêtent un caractère confidentiel et ne peuvent être portées à la connaissance de tiers, qu'après accord préalable de l'autre partie.

Article 13: Les parties sont soumises aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur pour tout ce qui concerne la publication et la propriété intellectuelle.

Chapitre 5 Responsabilités

Article 14: Les personnels de chaque partie appelés à suivre ou à mener des actions au sein des structures de l'autre partie sont astreints au respect de leur règlement intérieur.

Article 15: Les matériels, mis à la disposition des personnels de l'une des parties dans le cadre d'un contrat spécifique, demeurent la propriété de la partie détentrice desdits équipements sauf si elle en exprime le contraire.

En cas de dommages intentionnels avérés, la partie dont les personnels sont mis en cause supportera la charge des dommages subis conformément à la réglementation en vigueur.

Article 16: A l'exception des soins de première urgence, que peut assurer chaque partie, les personnels doivent être couverts individuellement en matière d'assurance relative aux accidents et maladies professionnels liés à l'exécution des actions rentrant dans le cadre de la présente convention.

Chapitre 6 Résiliation

Article 17: Chaque partie se réserve le droit de résilier la présente convention, en cas de manquement de l'autre partie à ses obligations telles que définies par la présente convention ou sur instruction des tutelles respectives des parties, en l'informant par écrit au moins trois (03) mois à l'avance.

Article 18: En cas de résiliation, les actions de coopération en cours d'exécution demeurent régies par leurs contrats respectifs, sauf si les parties en conviennent autrement.

Chapitre 7 Cas de force majeure

Article 19: En cas d'événement qualifié de force majeure qui empêche l'exécution des actions engagées dans le cadre de la présente convention, aucun dommage ne peut être réclamé à la partie ayant subi l'évènement.

Par force majeure, il est entendu un évènement à la fois extérieur, imprévisible et irrésistible.

Chapitre 8 Litiges

Article 20: Les parties conviennent de régler à l'amiable tous les litiges ou différends qui viendraient à survenir au cours de l'exécution des actions initiées dans le cadre de la présente convention.

Chapitre 9
Entrées en vigueur, validité et renouvellement

Article 21: La présente convention, établie en deux exemplaires originaux en arabe et en français, entre en vigueur à la date de sa signature par les parties.

Elle est valable pour une durée de cinq (05) ans.

Article 22: La présente convention est renouvelable par tacite reconduction, pour la même durée et dans les mêmes termes, sauf si l'une ou l'autre partie, exprime par écrit et à trois (03) mois de la date d'expiration de sa validité, son souhait de la résilier ou de la modifier.

Fait à....., le **15 MAI 2016**

**Le Directeur de l'École Nationale
Polytechnique/El Harrach**



**Le Commandant de l'École Supérieure du Matériel
Défunt Moudjahid El-Cheikh Amoud
BEN EL-MOKHTAR/ L^{ère} RM**



Signé : Colonel MOUMENE Abdelghani